أردوغان يجدّد تمسّكه بشروطه للدخول في تحالف ضدّ «داعش»

■ حميدي العبدالله

إثر زيارته لأفغانستان جدّد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان شروط أنقرة للدخول في أيّ تحالف دولي وإقليمي ضدّ «داعش»، مشترطاً فرض منطقة حظر جوي ومنطقة آمنة، وتسليح وتدريب المعارضة السورية، وشنّ حرب لإسقاط النظام في سورية.

وواضح أنّ الاستجابة من قبل الولايات المتحدة والتحالف الذي تقوده لشروط أردوغان يعني إعطاء الأولوية لشنّ حرب ضدّ سورية، حرب يدرك أردوغان، وأيضاً الولايات المتحدة، أنها ستكون حرباً إقليمية بخلفيات دولية لأنّ إيران وروسيا لن تقفا مكتوفتي الأيدي إزاء حرب مكشوفة وعلنية ضدّ سورية، لأنّ هذه الحرب انتهاك صريح وفظ للقانون الدولي ولسيادة الدول، وسوف يشرّع مثل هذا التدخل السافر تدخلاً مماثلاً لحلفاء سورية، حتى وإنْ كان ذلك بأشكال مختلفة، وهذا يعني أنّ الحرب لم تعد بعد ذلك حرب ضدّ «داعش»، بل إنّ «داعش» ستكون المستفيد من ذلك، وسوف تهيمن الحرب الإقليمية التي قد تشمل المنطقة برمّتها على ما عداها، وستكون الأولوية لدى جميع الأطراف السعي لكسب هذه الحرب، ولن يبقى من يفكر بـ«داعش»، ومن شأن ذلك أن يوفر فرصة لـ«داعش» لتعزيز سيطرتها في مناطق تواجدها في سورية والعراق، وربما في مناطق أخرى في دول قريبة من الحدود السورية – العراقية، فهل هذا ما يسعى إليه أردوغان، أيّ هل يسعى إلى خلق ظروف تقود إلى الوصول لهذه النتيجة؟

أردوغان يعلم مسبقاً علم اليقين أنّ شروطه تعطل الحرب على «داعش»، ويعلم أنّ الولايات المتحدة على وجه الخصوص غير قادرة على خوض حرب على جبهتين، جبهة إسقاط النظام في سورية، وجبهة إضعاف «داعش» والحدّ من أخطاره وتمدّده في مناطق تحتوي على مصالح حيوية للولايات المتحدة، بل أكثر من ذلك يعلم أردوغان أنّ خوض حرب ضدّ سورية في الوقت الذي تشنّ الولايات المتحدة الحرب على «داعش»، سيقود إلى فرط التحالف ضدّ هذا التنظيم الإرهابي، على الأقلّ في العراق، وسيؤثر ذلك سلباً على خطط الولايات المتحدة ومصالحها في بلاد الرافدين، ويعيد خلط الأوراق في الحرب الدائرة، بما يؤثر سلباً على مواجهة «داعش»، فضلاً عن أنّ توريط الولايات المتحدة في حرب لها أبعاد إقليمية ودولية يشكل خطراً كبيراً على المصالح الأميركية، وهذا الخطر هو الذي يفسّر رفض دعوات أردوغان والسعودية على امتداد السنوات الأربع الماضية في شنّ عدوان عسكري مباشر على سورية من قبل الولايات المتحدة والتراجع عن التهديد بشنّ مثل هذا العدوان في خريف العام الماضي.

لأنّ أردوغان يعرف ذلك فهو يسعى إلى التنصّل من دخول التحالف ضدّ «داعش»، إما خوفاً من هذا التنظيم، وإما لأنّ هناك مصالح ورؤية مشتركة تجمعه معه.

هل «سيطاول» المشنوق حزب الله؟

■ روزانا رمال

بدأ وزير داخلية لبنان نهاد المشنوق رسمياً برفع مستوى التصعيد في الموقف السياسي في لبنان، ونسف أجواء من التقارب كانت قد أرخى بظلالها تشكيل الحكومة اللبنانية، خصوصاً بين حزب الله وتيار المستقبل، بعدما كان قد سبقه في التصعيد نواب في تيار المستقبل طرحت علامات استفهام حول تعبيرها عن قرار سياسي بالتصعيد، وجاء التبرّؤ منها رغم انه لم يرفق بأيّ خطوات عملية وأقرب إلى رفع العتب ليقول انّ المستقبل حريص على عدم التصعيد.

جاء كلام المشنوق وبدا ان التصعيد السياسي إظهار الخلافات اكثر الى الواجهة في مناسبات وطنية ورسمية كمناسبة إحياء ذكرى اللواء وسام الحسن، وربما في غيرها لاحقاً، من مساحات الحشد والجدية هو قرار أكيد من تيار المستقبل.

التصعيد السياسي في أيّ بلد يعاني من قلق التصعيد الأمني على لسان وزير داخليته لا يشبه قراءة تحليل سياسي في جريدة او قراءة هذا التعليق أو مشاهد لحوار سياسي مستفز على الهواء.

وزير داخلية البلاد الذي يمثل نقطة التقاء أجهزة مخابرات بلاده ومعها الجوار والعالم مسؤول عما يقول، وعندما يقول يحسب تداعيات أقواله، ويعرف نسبة قدرته على ضبطها او تركها تتفاعل بين الناس فتحقق هدفاً مرجواً.

من يسمع تصعيد المشنوق الشديد اللهجة على حزب الله او سلوكه يشعر للحظة بعد سماع تأكيد المشنوق «أننا قاب قوسين أو أدنى من معرفة مَن قتل اللواء الحسن»، انّ حزب الله هو المتهم... ومن غيره؟ خصوصاً أنه اكد انّ هناك حزباً سياسياً يوفر الحماية للمرتكبين، وجهازاً رسمياً تفتقر رئاسته إلى الصفاء الوطني في مقاربة الموضوع الأمني، أي مخابرات الجيش، وأنه صار واضحاً انه مطلوب تحويلنا إلى صحوات لبنانية على غرار الصحوات العراقية.

ايضاً... من يسمع كلام المشنوق الواثق بأنه سيقتصّ من قاتلي وسام الحسن يفرح لبرهة ويتساءل في أخرى كيف ذلك؟

هذه الثقة بنجاح التحقيقات ترسم تساؤلات عديدة بينها: هل يمكن ان تكون جريمة اغتيال الحسن أول جريمة تُكشف ملابساتها رسمياً، وفي هذا وحده ريبة كبيرة؟ ام أنّ هناك من يمهّد لاستثمار نتائج الجريمة؟

اذا كان الوزير المشنوق شديد الثقة، وهذا أمل كلّ اللبنانيين من انه سيطاول قاتلي الحسن، فهو بالتالي من سيطاول؟

عدة دول وأجهزة استخبارات او مجموعات يمكن ان تكون الفاعلة، وإذا كان الوزير واثقاً من القدرة على الاقتصاص من المجرمين فهو بالتالي من سيطاول؟

هل سيطاول تركيا؟ السعودية؟ ايران؟ «اسرائيل»؟ الولايات المتحدة؟

اذا كان اتهام هذه الدول هو من بين الاحتمالات لدى اللبنانيين على مختلف ولاءاتهم، فهذا يأتي من خلفية انّ اغتيال شخصية أمنية كوسام الحسن لا يمكن الا ان يكون وراءه دولة او دول، وهو ليس قتلاً عبثياً او انتقامياً بالتأكيد... وبالتأكيد فإنّ مَن قتل الحسن ليسوا أفراداً يسهل الوصول اليهم ولا حول أمامهم ولا قوة.

وعليه... اذا كان الاقتصاص من تلك الدول استحالة، فإنّ هذا يعني انّ من تبقى من بين احتمالات لم تذكر كحزب الله او سورية هي الاحتمالات التي يمكن التصويب عليها والاستثمار في ذلك، أو إحالتها الى المحكمة الدولية، او ربما استخدامها للتحريض الخطير في البلاد، للدخول في مخطط دقيق من متفرّعات مشاريع المنطقة عامة.

اكثر ما يخشاه اللبنانيون ان يكون كلام المشنوق ترجمة لكلام اقليمي كبير افتتحه الحريري في روما، واذا لم يكن كذلك فحبّذا لو يدرك المشنوق مخاطر هذا الكلام الكبير من مسؤول عن حقيبة أمنية سياسية ووقعه وتبعاته.

«توب نيوز»

بين الإرباك السعودي والارتياح الإيراني... ملفات ساخنة ومضائق

■ نسرين الديماسي

السعودية وإيران دولتان أساسيتان، وهما عنوان لعلاقة غير مستقرة، تشهد مدّاً وجزراً، ما بين الودّ المصلحي والخصومة الحذرة.

وفي خضمّ أحداث المنطقة... وسقوط اليمن، لا سيّما شماله، بيد حلفاء إيران، تلمّست السعودية خطراً يهدّد نفوذها في العالمين العربي والإسلامي، وقد جاءها النصح من الولايات المتحدة الأميركية ليدفعها باتجاه خطب ودّ إيران بتصريحات أطلقها وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل خلال اجتماع لمجلس الأمن الدولي أشار فيه إلى أهمية دور إيران في محاربة الإرهاب.

لم تكد الرسالة السعودية تصل، حتى بدّد الفيصل نفسه مناخ الانفتاح، فبعد الإيجابية اللافتة التي أبداها عقب اجتماعه في نيويورك مع نظيره الإيراني محمد جواد ظريف في 21 أيلول الفائت، عاد الفيصل في 13 تشرين الأول الجاري وفي مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الألماني في جدة، إلى ما قبل تلك الإيجابية، وصرّح «أنّ إيران تشكل جزءاً من المشكلة في سورية والعراق واليمن والبحرين، ولا يمكنها أن تؤدّي دوراً في المنطقة إذا لم تسحب قواتها من سورية وتتوقف عن دعم حلفائها في اليمن وفي العراق».

الردّ الإيراني على تصريحات الفيصل جاء من مساعد وزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان، وهو ردّ انطوى على تحذير مباشر للرياض، من أنّ مواقف الفيصل تتعارض مع أجواء المحادثات الديبلوماسية بين البلدين. وزاد على ذلك، بأنّ لإيران دوراً بارزاً في مكافحة الإرهاب من خلال مساعدتها العراق وسورية، واعتباره أنّ ما يحدث في اليمن شأن داخلي لا علاقة لإيران به، غامزاً من قناة تدخل السعودية في البحرين ومشاركتها في قمع الشعب هناك بدلاً من أن تسعى الى حلّ سياسي وتدعم حواراً وطنياً في هذا البلد.

ما تقدّم يكشف أنّ المسائل الخلافية بين طهران والرياض تطغى على محاولات التقارب التي لا تلبث ان تتعرّض لانتكاسة ما، ذلك أنّ هناك تنافساً على الدور والنفوذ في المنطقة. وقد استجدّت عوامل عديدة دفعت بهذا التنافس الحادّ الى الواجهة، لا سيما الأوضاع في سورية والعراق والبحرين واليمن. وتشعر السعودية بأنها خسرت الكثير من النقاط والأوراق في هذه الدول. فهي فشلت في إسقاط الدولة السورية وقيادتها، رغم الدعم الذي وفرته لما يُسمّى «معارضة سورية». وحاولت أن تنجح في العراق من خلال العزف على وتر الانقسامات الداخلية لكنها فشلت، وجاء بروز تنظيم «داعش» الإرهابي المتطرف ليضع السعودية في موقف لا تحسد عليه، فهي كانت تطمح إلى قيام تشكيل يحقق نفوذها في العراق، فإذ بها تساهم في تشكيل حالة إرهابية تشكل تهديداً للمنطقة بأسرها. الأمر الذي جعلها مضطرة لأن تكون جزءاً من تحالف دولي تقوده أميركا لمواجهة الارهاب.

السعودية لم تصب بالإخفاقات في سورية والعراق وحسب، بل أنّ «زلزال اليمن» جاء قاسياً عليها، ناهيك عن فشل العدو الصهيوني في حربه على غزة، وهو فشل ذريع تمّ بفضل الدعم الإيراني للفصائل الفلسطينية المقاومة. إضافة إلى بقاء المقاومة في لبنان رقماً صعباً في معادلة الصراع مع العدو الصهيوني. وكلّ ذلك ساهم في تعزيز الشعور لدى السعودية بتوسّع نفوذ إيران في المنطقة وتعزيز مكانتها ودورها وتأثيرها إقليمياً ودولياً مقابل فشل السعودية وتراجعها في كلّ هذه الجبهات، مما يهدّد فعلياً نفوذها وموقعها كلاعب في المنطقة والاقليم.

ولعلّ ما يؤرق الرياض شعورها بفقدان الميزة التنافسية مع طهران على صعيد بيع وتصدير النفط، حيث تبدو الصين غير عابئة بمحاولات استمالتها من قبل واشنطن، ولعلّ ما يجري حالياً في هونغ كونغ من تظاهرات يندرج في سياق محاولات الضغط الغربي على بكين، إذ تحظى هذه المظاهرات التي يحرّكها الغرب برئيسيات وسائل الإعلام الغربية، لتبرير صدور تصريحات ومواقف من قادة الدول الغربية مؤيدة للتظاهرات، في حين يستخدم هناك نفس الأسلوب الذي حصل في سورية، إذ يتمّ إطلاق النار على المتظاهرين، وذلك في تكرار للمشهد السوري بنسخة صينية. وهذا دليل على وجود بصمات أميركية، ومال سعودي يستخدم للضغط على الصين، خاصة أنّ مواقف الصين ثابتة على تحالفها مع روسيا.

ومن أبرز الملفات الساخنة هو ما استجدّ على لوحة المضائق، فطهران تحكم قبضتها على مضيق هرمز الذي يُستخدم لتصدير البترول السعودي الى الغرب، وهي، أي إيران، وعبر حلفائها في اليمن باتت قاب قوسين أو أدنى من الوصول إلى مضيق باب المندب البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، ويُعتبر التحكّم بهذا المنفذ الاستراتيجي تحكّماً بحركة الملاحة الدولية في البحر الأحمر، وهكذا تُحكم ايران قبضتها على أهمّ مضيقين، مضيق هرمز ومضيق باب المندب، مما يعني خنق دول الخليج وخاصة السعودية.

وأمام هذا الواقع، قد تلجأ السعودية إلى البحث عن ممرّ جديد لتصدير نفطها... وهناك معلومات تؤشر إلى مساع سعودية لفتح مسار جديد لتصدير نفطها عبر خليج عدن من دون المرور بمضيق باب المندب. وهذا المسار ينطلق من جنوب السعودية عبر أنابيب عملاقة إلى حضرموت اليمنية تمهيداً لنقله مباشرة الى خليج عدن، حيث يتمّ هناك إنشاء مصفاة ضخمة ومرفأ لتحميل السفن بالنفط الخام. ويجدر الذكر أنّ العشائر في حضرموت تربطها علاقة وطيدة مع السعودية التي تدعمها بالمال والسلاح بهدف حماية أنابيب ومصافي النفط المستقبلية، واستخدامها خطوط دفاع عن النفط والمصالح السعودية.

المحاولة السعودية الآنفة الذكر قد لا تحقق مبتغاها لكون الوضع في جنوب اليمن لا يزال ضبابياً، ولذلك عمدت الرياض إلى الامساك ببعض الأوراق، فانتزعت من تركيا تسليماً بدور مرجعي، لكن مقابل هذا التسليم التركي تريد أنقرة من السعودية دوراً يصبّ في خانة السعي التركي إلى إنشاء منطقة عازلة عند حدودها مع الجانب السوري، لإيقاف تدفق اللاجئين ومنع قيام تجمّع كردي سوري شبيه بكردستان العراق حتى لا يتمدّد ويتواصل جغرافياً مع الأكراد في العراق وتركيا. علماً أنّ المنطقة العازلة هي شرط تضعه تركيا للمشاركة في التحالف الدولي لضرب «داعش».

واللافت أنّ تركيا تروّج إلى أنّ الضربات الجوية غير كافية للقضاء على «داعش»، ولن تحقق غايتها من دون تدخل عسكري بري، وهي بحكم موقعها الجغرافي مع سورية تطرح نفسها لاعباً أساسياً قادراً على التدخل البري، وتحاول أن تستغلّ هذه الورقة للحصول على موافقة واشنطن بدعم سعودي، لكن ورقة التدخل البري تبقى مجرّد ابتزاز، لأنّ مثل هكذا خطوة ستؤدّي الى تفجير المنطقة بحرب لن يستطيع أحد إيقافها، أو كيف سيتمّ إيقافها وبأيّ أثمان وتسويات لأنّ روسيا وإيران والمقاومة في المنطقة لن يسمحوا بتنفيذ هذا المخطط.

بعد كلّ ما تقدم من ملفات خلافية بين الرياض وطهران، فإنّ مناخ التوتر يمكن أن يتصاعد، خصوصاً بعد الحكم الذي أصدره القضاء السعودي بحق الشيخ نمر النمر، وهو حكم القتل تعزيراً، وتأخذ إيران على السعودية أنّ الشيخ النمر لم يرفع سلاحاً ولم يحرّض أحداً ولم يتصل بجهات خارجية، وأنّ إعدامه سيكون له تداعيات كبرى.

كما أنّ إيران قدّمت عرضاً لتسليح الجيش اللبناني، وهذا العرض لا يزال قائماً، ونائب رئيس الحكومة اللبنانية وزير الدفاع سمير مقبل في طهران على رأس وفد بهذا الخصوص، وسط تأكيد إيران على موقفها الراسخ بدعم العراق وسورية ولبنان في مواجهة الإرهاب والتطرف.

ويبدو واضحاً أنّ الانتكاسات التي تعرّضت لها السعودية جعلتها تلعب على حافة الهاوية، فبعد تصريحات الفيصل الأخيرة، شهد لبنان نبرة عالية في مواقف حلفاء السعودية، وهي نبرة نافرة تخرج على الإيقاع الدولي الذي يضبط الوضع اللبناني، وهنا قد تواجه السعودية «تعزيراً» من قبل حلفائها الدوليين، الذين قرّروا لحسابات هم يعرفونها، إبقاء الوضع في لبنان في حالة شبه استقرار.

القلق الأميركي... ومسار التحالف المهزوز

د. سلوى الخليل الأمين

القوة كما هو معروف لكلّ مهتمّ في القضايا الاستراتيجية، هي مصدر القلق لكلّ الشعوب على مدار الكرة الأرضية، لأنّ صنّاعها هم المولجون باضطهاد الشعوب واستعبادهم وممارسة العنف ضدّهم باسم شعارات كاذبة، اخترعت لغايات سلطوية نابعة من مفهوم صراع البقاء، الذي ما زال سارياً منذ بدء الخليقة حتى يومنا هذا، عبر مخططات تعتبر القوة هي أداة السلطة المتسلطة المعتمدة على بث الفتن الطائفية والمذهبية في المجتمعات الدينية، وعلى تجميع فرق العصابات الإرهابية التي تبثّ الذعر والخوف والدمار أينما حلت، وأهمّها حالياً وأخطرها عصابة «داعش» التي احتلت جزءاً من أراضي العراق وسورية، وأعلنت خلافتها الإسلامية المتطرفة، التي أصبحت مصدر قلق لشعوب العالم قاطبة.

السؤال المطروح بقوة عربياً وعالمياً هو: من أوجد «داعش»؟ من نظمها ومولّها ونظم مجموعاتها وساعدها على تحقيق أهدافها المرسومة بدقة؟ هذا السؤال بدأ يطرح بقوة في عالم الغرب، خصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية، التي ساهمت سلطاتها بتمدّد هذه العصابات التكفيرية في منطقة بلاد الشام، حين فشلت مخططاتها القائمة على تفتيت سورية وقبلها العراق، وعبر فتح باب تمويلها من قبل دول الخليج المتآمركة، بهدف إخضاع سورية والمقاومة، من اجل تأمين أمن «إسرائيل».

علما أنه لم يكن يدور في خلد السلطة الأميركية وحلفائها الغربيين في كلّ من فرنسا وبريطانيا أنّ تلك المنظمات الإرهابية التي أوجدتها، وضخت مجموعاتها المرتزقة إلى الأراضي السورية والعراقية واللبنانية ستصبح هي الخطر المحدق بها وبشعوبها، خصوصاً بعد إعلان الخلافة الإسلامية بكلّ مظاهرها المناقضة لمضمون الدين الإسلامي الحقيقي، خصوصاً بعد موجة تهجير المسيحيين والإيزيديين وكلّ من يخالف عقيدتهم الهوجاء حتى من أتباع الديانات الإسلامية المختلفة المذاهب.

لهذا عاشت السلطة الأميركية حالة تخبّط قبل تشكيل التحالف المنوط به القضاء على «داعش» بهدف طمأنة الشعب الأميركي القلق من تكرار حادثة 11 أيلول على أرضه، لأنّ الحادثة المذكورة التي دمّرت البرجين في نيويورك ما زالت قائمة في ذاكرة الأميركيين، وقد شاهدت بأمّ العين خلال زيارتي إلى نيويورك الحشود التي تؤمّ مكان البرجيْن المدمّرين، الذي أصبح مزاراً شاهداً على فظاعة أعمال العصابات الإرهابية المتطرفة، وسمعت ما يقوله أدلاء السياحة عن فظاعة ما قام به الإرهابيون من قتل للناس الأبرياء، وقد لمستُ شخصياً وأنا أراقب ردّ فعل الناس أنّ ذاك الفعل الإرهابي الإجرامي لم يسقط مع مرور الزمن عند المواطن الأميركي الذي يعيش حالياً حالة الذعر القصوى من تمدّد «داعش» وقوتها، التي لم تقف عند حدود حرب العصابات على الأرض السورية، والتفجيرات المستمرة في العراق، بل تعدّتها إلى إعلان دولة الخلافة الإسلامية على أجزاء كبيرة في البلدين المذكورين، وباتت تهدّد أميركا ودول الغرب كما «القاعدة» من قبل، وزاد الطين بلة عملية ذبح الصحافيين الأميركيين والبريطاني، لهذا سارع الرئيس الأميركي باراك أوباما يوم الجمعة في 29 آب الماضي إلى الإعلان عن وجود استراتيجية واضحة من أجل القضاء على هذا التنظيم الخطير الذي يعرف بـ«داعش»، كي يهدّئ من مظاهر القلق والخوف لدى شعبه، والظاهر من جراء خروج «داعش» على الخطوط الحمراء المرسومة بدقة. إضافة إلى أنّ الرئيس الأميركي بدا مقتنعاً بأنّ خطر «داعش» ليس فقط على العراق وسورية، وإنما على المنطقة برمّتها، وأهمّها تهديدهم بالوصول إلى منابع النفط في السعودية. لهذا كله رأى الرئيس الأميركي أوباما أنه من الضرورة تشكيل تحالف لضرب الإرهاب من دول المنطقة العربية المتضرّرة، بعد أن ثبت له أنّ القوة العسكرية الأميركية وحدها لا تكفي في العراق لاستئصال «داعش»، وأنّ محاورة القيادة السورية ولو عبر الوسطاء أمر بالغ الأهمية من أجل التعاون للقضاء على «داعش». وقد ثبت بما لا يقبل الشك في دوائر القرار الأميركي أنّ قدرة الأميركي العسكرية وحدها لا تكفي من أجل نجاح الهدف، بل المطلوب التفاهم مع سورية التي أثبتت من خلال صمودها وثباتها وقوة جيشها وقيادتها وصبر شعبها والتزامه الوطني، قدرتها الفائقة على اصطياد أولئك الإرهابيين. لهذا كله سارعت الإدارة الأميركية إلى الإعلان عن تشكيل ما يُسمّونه بالتحالف من أجل القضاء على «داعش»، مع إهمال مشاركة سورية المعنية بالأمر ولو سراً، وإيران الحليفة لسورية والعراق، علماً أنّ الإدارة الأميركية على قناعة ويقين أنه بدون التفاهم مع سورية لا حلّ في المنطقة، ولا يمكن القضاء على الإرهاب، وهذا ما ثبت لاحقاً لقوى التحالف التي تتخبّط حالياً في عشوائية مخططاتها المحنّطة.

ما أودّ نقله هنا، وما تمّ رصده خلال وجودي في واشنطن من عوامل القلق الأميركي الشعبي والرسمي، أنه بعد الإعلان عن ذبح الصحافي الأميركي الأول، سارع الرئيس الأميركي إلى تهيئة شعبه من أجل قبول المستجدات المستقبلية، أيّ القرارات التي سيتمّ من خلالها القضاء على «داعش». لهذا عمد إلى طمأنة الأميركيين عبر طلبه من كبار القادة العسكريين وضع خيارات مختلفة لوضع استراتيجية ملاحقة «داعش» قال عنها النائب الديمقراطي آدم سميث: ليس هناك ما يدعى استراتيجية دون مخاطر، الأمر برمّته يتمحور حول اختيار الخطط الصحيحة وموازنتها لاتخاذ الخيار الصائب».

إلى جانب هذا رأى خبراء وسياسيون ضرورة تشكيل تحالف محلي للقضاء على «داعش»، والاعتراف بفشل المخططات الآيلة للقضاء على الرئيس بشار الأسد وحل جيشه كما جرى في العراق، إذ تبيّن لهم أنّ هذا الجيش ما زال ثابتاً في الميدان وأنه يحمل عقيدة قتالية تستوجب الدراسة وتحليل عناصر قوّتها وصمودها الجبار، لهذا كان رأي أحد أعضاء اللجنة العسكرية الأميركية في الكونغرس: «انّ القوة العسكرية الأميركية وحدها لا تكفي لاحتواء داعش»، مضيفاً: «نحن بحاجة إلى شركاء محليين ينبغي علينا دعمهم بقوة كي يتمكنوا من الانتصار، وإنْ لم نتمكن من التغلّب على الحركة الداعشية، علينا تجفيف مصادر تمويلها وتجميد الأرصدة المالية، وهذا قد يكون كفيلاً بتحقيق ما نصبو إليه».

لهذا تمّ وضع موازنة هائلة لضربات التحالف تدفعها الدولة السعودية برضوخ تام، وتمّ توكيل وزير الخارجية جون كيري بتسويقها في المنطقة بهدف قلب كلّ المعادلات والخطط المرسومة سابقاً واستبدالها بمعادلات جديدة تنحو نحو التعاون والاتفاق على إقامة تحالف جديد غايته شنّ غارات جوية بهدف القضاء على العصابات الداعشية.

لهذا جرت مباحثات في الكونغرس الأميركي صرّح من خلالها النائب الجمهوري مايك روجرز: «إنّ الدواعش يسعون لترسيخ أنفسهم على نحو يمكّنهم من خلاله التمسّك بأراض وتوسيع نطاقها، وعدم إيمانهم بالحدود وهذا يشكل خطراً على حلفائنا وفي طليعتهم السعودية والأردن، لهذا يجب التدخل بسرعة وتشكيل تحالف تكون أميركا جزءاً منه أو تشارك فيه دول على نحو متساو أو تضطلع فيه دول أخرى بدور أكبر في عمليات عسكرية ضد داعش».

هذا القلق الأميركي انعكس أوروبياً أيضاً مما حدا برئيس الوزراء البريطاني دايفيد كاميرون إلى القول: «حتى لو تمّ حلّ مشكلة داعش يبقى الخطر قائماً في من ينشرون الفكر الإسلامي المتطرف»، وأضاف: «إنّ خطر داعش بات الخطر الأعظم والأعمق بالنسبة للأمن في المملكة المتحدة أكثر مما عرفته البلاد في أي وقت مضى، وهذا بسبب أنّ داعش لا تبحث عن ملجأ في دولة ولكن عن تأسيس دولتها الإرهابية الخاصة وتوسيعها».

خلاصة القول، إنّ هذا القلق الأميركي الأوروبي لم ينعكس على بعض الفئات في لبنان الذين ما زالوا يدافعون عن التمدّد الداعشي في عرسال، ويصمتون عن اصطياد عناصر الجيش اللبناني باغتيالات مبرمجة، في الوقت الذي عليهم إقامة تحالف وطني يحمي لبنان من الخطر الداعشي.

شَرفُ السِيادة الوطنيّة

عدنان كنفاني

الأزمات التي تمرّ على الدول والأمم، مهما كانت شدّتها، تشكّل علامة إيقاعها مؤلم، وتداعياتها أكثر إيلاماً، وتشكّل، في الوقت نفسه، مرفقا مفصلياً وناقوس خطر يدق بقوّة يعلن أن هناك خطأ ما «سياسي اجتماعي اقتصادي إنساني» يجب تصحيحه، ويفرض بالتالي على النخبة «كلّ باختصاصه» للبحث وملامسة الحالة بصدقية، لدراسة أصلها وأسبابها وتداعياتها، ثم البحث الجدي الواعي عن أنجع الحلول.

فهل آن الوقت لنقف ونراجع حساباتنا وسط مجريات الأزمة التي تمرّ فيها سورية؟

أم سيخرج من يقول بأن علينا أن ننتظر حتى نهاية الأزمة ثم نسبر الحالة، ونبحث عن الأسباب!

وفي سبيلنا إلى ذلك، يفرض الحال أن نكون على مستوى عال من الشفافية، وأن نتخلّص من كل الزيف والاسترخاء الذي راكم على مسيرة حياتنا، أطناناً من الأعباء العبثية التي لم تكن تعني لنا شيئاً غير متعة ذواتنا في وطن مستقر وأمين سرّبَ من بين أيدينا القيمة المثلى في تكريس الانتماء الأصيل للوطن، لكننا لم نقدّر، ولم نطوّر، إلى أن فجّرت الأزمة بكل مجرياتها، البراكين التي كانت خامدة، ووضعتنا وسط دائرة، نفتّش، ولا نجد غير فراغ وأسئلة ودهشة واستغراب.

إنني، مثل غيري، نكاد نبلع الحسرة المستقرّة في حلوقنا ولا نجرؤ على إعلانها، وكلنا يعلم أننا لو (بققنا البحصة) ستكشف عن بلاء كثير كان يسري في عروق الأمّة محمولاً على كثير من السلبيات الاجتماعية، ثم تناثرت حطاماً لتصيب كل منّا شظاياها.

هذه الأزمة، التي تكالبت وشاركت فيها قوى الشر من كل مكان على وساعة هذا العالم لغاية واحدة، وهدف واحد هو باختصار (إسقاط سورية)، وتعلن بمجرياتها الحادّة أن المطلوب «رأس سورية» بغض النظر عن كل الشعارات المراوغة الأخرى. هذه الأزمة كشفت أيضاً عن هشاشة في بعض سلوكنا الاجتماعي والتربوي والإنساني، وقد كشفت أيضاً عن واحات من روعة الانتماء من شباب طليعي، نعوّل عليه لمستقبل أفضل، وأضاءت أيضاً على رجال القوات المسلحة وقدرتهم الباذخة على جلّ العطاء والبذل من أجل وطن يعتزون بالانتماء إليه، ويصنعون انتصاراته.

ويفرض عليّ الحال في هذه العجالة أن أشير، ولو إشارة، إلى مكمن الأمراض التي نعاني منها، موجعة هي، لكنها السبيل إلى الحل، وعلينا أن نعترف أن الفساد كشف عن فساد وإفساد، والجشع راكم شهوة الجشعين أضعافاً، وكشف بشكل سافر وجه الذين أسرفوا في سرقة أقوات الناس بالغش والاحتكار، هم من هَربَ وهرّب ما استطاع أن يحمل من مال ومتاع إلى خارج الوطن، ومن بقي منهم، فهو أكثر من يعمل على استغلال حاجة وفقر الناس ويمتصّ دماءهم بدم بارد، كما أن أشباه أدباء وفنانين حملوا أوسمة الشهرة التي منحتهم إياها سورية، وخرجوا يشتمون وينظّرون ويستعذبون عمالتهم وخيانتهم وجحودهم.

هي سلوكيات موجعة، لكننا، ونحن نضع الإصبع عليها، نبحث عن حلول، وكان من المفترض أن نبحث عن الحلول منذ زمن بعيد مضى، وأول هذه الحلول، وقد يكون أصعبها على الإطلاق يكمن في إعادة تأهيل الإنسان، أخلاقيا وتربويا واجتماعيا، وإعادة بناء وعيه.

إننا في خضمّ أزمة، هي حرب بكل ما تحمله الكلمة من معنى وتصوّر، حرب لم يشهد التاريخ ولا الجغرافيا لها مثيلاً، سواء بحجم الحاشدين لها سلاحاً وأموالاً ومقاتلين، أو بمستوى ما ارتُكب فيها من مجازر بشعة وتدمير وقتل مجاني واغتصاب وسرقة يندى لها جبين الإنسانية ونحن في مطالع القرن الواحد والعشرين، في عالم يمارس أبشع صنوف الظلم، يرفع شعارات تبدو جوفاء عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومنظمات دولية، وجمعيات الرفق بالحيوانات أيضاً.!

ومهما كانت قسوة هذه الأزمة وحدّتها وبشاعتها وحجم التضحيات، وهذه الحرب، فهي، كما أرى، أسهل من حرب ستبدأ بعد انتهاء الأزمة لإعادة ترتيب حياتنا وأولوياتنا تربوياً وفكرياً ودينياً أيضاً، وإيقاظ الوعي، وقائمة استحقاقات مهمة تطول، فهي تطاول كلّ مناحي حياتنا بشكل عام، وهذا يحتاج إلى حشد غير مسبوق يضع بداية الشخص المناسب النظيف، في المكان الذي يناسب تخصصه وقدراته.

وتفرض علينا التداعيات الغريبة أن نعيد ترتيب وتطوير خطابنا السلوكي بشكل عام، والثقافي بشكل خاص، وقد يكون تأصيل التوجّه الديني الراشد في مقدمة الأولويات.

لقد تعرّضت سورية، وللأسف، إلى ظلم بيّن، لا أتحدث عن ظلم الغرباء بل عن ظلم بعض أبناء سورية أنفسهم الجاحدين والعاقّين الذين ارتووا من ماء سورية، وتبوؤوا مناصب ومراكز وشهرة وجاه ومال، «أدباء وفنانين ورجال أعمال ورجال دين ومثقفين»، ارتبكت حساباتهم ووقعوا بالمحظور بالإساءة إلى سورية وهي التي غمرتهم بالفضل، ولست أدري كيف يمكن أن يستعيدوا حضورهم بعد كل ما بدر منهم.!!

إن سورية وهي تعبُرُ، بصمودها وبذلها وتصميمها وشرف سيادتها، هذه الأزمة، وتحقق الانتصار الكبير، تستحق بكل يقين أن تكبر أكثر، وتتطوّر أكثر، وأن نكبر بها وهي تشعّ منارة على الأمم.

وكي نحقق هذا الطموح، علينا أن نعمل بجد وإخلاص وشعور بالكبرياء والانتماء، وحسابات جديدة واعية كي لا تعود ماكنة الفوضى تعبث بالوطن وهو الباقي الأبدي لنا.

مشنوق الكلام

ما نُقل عن الرئيس نبيه بري في كلام وزير الداخلية نهاد المشنوق يختصر تفسير وتحليل هذا الكلام.

في زمن يدفع لبنان ثمن خطاب تيار المستقبل تحت حجة التضامن مع الشعب السوري، فسلّم عرسال لـ«أبو طاقية» وطرابلس للشهال وشادي المولوي، وعكار لخالد الضاهر... ممثلي «داعش» و«النصرة».

في زمن تغاضى الوطنيون اللبنانيون عن التعبئة المذهبية للفتنة التي شرّعت الأبواب لـ«القاعدة» تحت شعار التوازن العسكري في وجه حزب الله.

في زمن النقّ على مشاركة حزب الله في سورية رغم أنّ ملكهم السعودي صار يقول إنّ «داعش» سيصل إلى أميركا، يبقى لبنان شواذاً، فإنْ لم يقاتل يتقي الشرّ والقتال يجلبه.

في هذا الزمن يخترع المشنوق التوازن الأمني، ويهجم على حزب الله، ليوزان الإرهاب والمقاومة وحماية المستقبل للمطلوبين في التبانة وغيرها بتلفيق تهمة حماية مزوّرين ومهرّبين للمقاومة وشهدائها.

لماذا فعلها المشنوق؟

لأنّ الملك مزنوق بوضع اليمن ويريد إيصال رسالة لإيران أنه قادر على التخريب في لبنان.

يدق المشنوق يده على صدره ويقول للملك: أنا لها مولاي.

كلام المشنوق مشنوق الكلام...

«التعليق السياسي»

يهلّلون للهبة الورقية السعودية المشروطة بموافقة أميركا ورضا «إسرائيل»!

الهبة الإيرانية محمودة في أربيل ومرذولة في لبنان؟

جهاد أيوب

من عجائب جماعات النائب سعد الحريري والتيار الأزرق، وزمر «14 شباط» تغنّيهم بالجيش اللبناني قولاً، بينما إعلامهم يطلق على مَن يقاتل الجيش صفة «الثوار»، ويعملون ليلاً نهاراً على اضعافه وشحن مناصريهم ضده، وترك نوابهم ومسؤوليهم يتطاولون عليه، ووصلت بعض ألسنتهم إلى القول عنه إنه «جيش صليبي»، ومع ذلك يلغون الذاكرة، ويريدوننا من خلال ألسنتهم التي عادت لهم هذه المرة أن نصدق أنهم مع الجيش، وأكبر دليل على الفوضى الوطنية التي يعانونها عن قصد أو من غير قصد هجومهم الغريب على الهبة الإيرانية المقدمة لتسليح الجيش اللبناني دون منة أو شرط، وتهليلهم للهبة الورقية السعودية المشروطة بموافقة أميركا وبرضا «إسرائيل»؟!

والسؤال الواجب طرحه هنا، وبعيداً عن أي التباسات أو محسوبيات، بل جراء المشاهدة والوقائع، هو كيف يُسمح لإيران بأن تسلّح البيشمركة الكردية بالخبرات العسكرية والأسلحة المتطوّرة من أجل محاربة التنظيم الإرهابي «داعش»، وبناء على طلب رسمي من رئاسة إقليم كردستان أكده رئيس الإقليم في مؤتمر صحافي عقده مع وزير خارجية إيران محمد جواد ظريف حيث قال: «طالبنا العالم أجمع بمساعدتنا بتسليح قوات البيشمركة في إطار حربنا على الإرهاب، والدفاع عن الإقليم في مواجهة «داعش» ومناصريه التكفيريين، ولم يستجب أحداً لنا، فقط استجابت وفوراً ومن دون شروط ومقدمات الجمهورية الإسلامية الإيرانية».

وفي حين أنّ الجيش اللبناني تلقى هبات على الورق بقيمة 4 مليارات دولار من السعودية، ودخلت تلك الهبات في زواريب السمسرات والمحسوبيات، وتسديد ديون المكلفين بالإشراف على بعضها، وإرضاء «إسرائيل» وأخذ خاطرها لتحدّد نوعية السلاح الذي يسمح للجيش اللبناني بالحصول عليه، ومباركة أميركا وربما بموافقة أصغر موظف في البيت الأبيض، ومع ذلك لم تصل حتى اللحظة أي قطعة سلاح. في المقابل أعلنت إيران على لسان رئيس مجلس الأمن القومي علي شمخاني ومن بيروت أنها على استعداد تامّ وجاهز لتقديم هبة غير مدفوعة وغير مشروطة للجيش اللبناني وتنتظر أن تتسلّمها الدولة اللبنانية وفورا ليخرج علينا جهابذة «14 شباط» من هنا وهناك، وكلّ من يعمل في «تيار المستقبل» وإعلام السعودية في لبنان رافضين الهبة الإيرانية الواقعية والحقيقية والجاهزة، ومهلّلين للهبة الورقية السعودية التائهة!!

رفض جهابذة فريق سعد الحريري و«14 شباط» جاء بتوجيه أميركي صرف، وتسليحاً بالعقوبات المفروضة على طهران... لذلك يعاود السؤال لهؤلاء المحبّين والغيار على الجيش اللبناني، ويطالبونه بدور أكبر من دون أن يفكروا جدياً بتسليحه، كيف تسقط العقوبات المفروضة على طهران في أربيل وتظهر مرذولة في بيروت؟ علماً أنّ الهبة الإيرانية مقدمة من دولة إلى دولة وليست صفقة بيع وشراء كي تشملها العقوبات الدولية المتأمركة ووفق قرارات أميركا الخاصة؟!

وعليه... تسقط الأصوات المرتفعة والخافتة حسب دور مرددها، والتي كانت توجه الاسئلة إلى السيد حسن نصر الله عن عدم مساعدة إيران للجيش اللبناني، ولماذا لا تسلحه؟

وهذا الرفض الشباطي المسعور للهبة الإيرانية يكشف عن النية الحقيقية عند فريق «14 شباط» وسعد الحريري بعدم تسليح الجيش اللبناني، وتركه فريسة سهلة للتيارات التكفيرية، ولعناصر المستقبل، ورميه لقمة سائغة أمام حروبه ضدّ «داعش» و«جبهة النصرة»، وأيضاً يلغي صراخهم الجديد حول نيتهم بمحاربة التكفيريين الذين قدّموا لهم التسهيلات والتعزيزات الميدانية، وربما المالية كي يتواجدوا ويتكاثروا بحجة ضرب سورية وحزب الله والمقاومة!!

إنّ رفض جماعة سعد الحريري وفريق «14 شباط» للهبة الإيرانية يعني بكلّ وضوح أنهم يدعمون مفهومهم للدويلة داخل الدولة مهما نظّروا عكس ذلك، ومنذ تسلّم الرئيس فؤاد السنيورة مقاليد الحكم في مجلس الوزراء وحتى اليوم ينحصر دور هذا الفريق بلجم قوة الجيش وجعلة شرطياً في شوارع بيروت ليس أكثر!!